نجاح حكومة هنية سيكون رسالة مشجعة لحركات المعارضة الاسلامية في العالم العربي

على اسرائيل الاّ تسارع باسقاط حكومة حماس بل يتوجب ترك هذه المهمة لأعدائها وهم كثيرون

■ عشرات الصحافيين من الدول العربية قاموا بتغطية المعركة الانتخابية باسرائيل في الاسبوع الماضي. ما أثار اهتمام الاغلبية منهم لم يكن مفاجأة المتقاعدين، ولا اختفاء حركة شينوي، وانما كيفية تعامل الحكومة الاسرائيلية الجديدة مع حكومة حماس. انتصار حماس أثار انفعالا كبيرا في أرجاء الوطن العربي. وربما أكثر من أي مكان آخر في العالم، والسبب وراء ذلك واضح: شعبية الحركات الاسلامية كبيرة جدا في الشارع العربي، والتوتر بينها وبين الانظمة الحاكمة معروف منذ مدة طويلة. في سورية، قام حافظ الأسد قبل ثلاثين سنة بقمع حركة الاخوان المسلمين بصورة وحشية فقتل العشرات من أنصارها في مذبحة حماة. بعد ذلك بسنوات انتصر الاسلاميون في انتخابات الجزائر فأدى هذا الانتصار الى حمام دم استمر لفترات طويلة. وفي الاردن نجحت حركة الاخوان المسلمين في انتخابات 1989 وسارع الملك حسين الى تغيير طريقة الانتخابات حتى لا يتكرر مثل هذا الأمر مرة ثانية. وفي مصر قام الرئيس حسني مبارك خلال الاشهر الأخيرة بكل المناورات الممكنة حتى لا ينجح الاسلاميون في الانتخابات البرلمانية بدرجة مفرطة.

من الناحية الاخرى تصرف محمود عباس كفر سياسي ـ على حد قول رفاقه في فتح ـ أو بضعف وعدم خبرة، أو ربما كانت حساباته غير صحيحة الأمر الذي جعله أول زعيم عربي يسمح لحماس، الحركة المنبثقة عن حركة الاخوان المسلمين الأم، بأن تشكل أول حكومة اسلامية في العالم العربي. اذا نجحت حكومة اسماعيل هنية في مهمتها، فسيكون ذلك مؤشرا لكل العالم العربي ورسالة تحفيزية مشجعة لكل حركات المعارضة الاسلامية.

على هذه الخلفية تتحول قضية أداء حكومة حماس الى نوع من المؤشر لجس النبض. هذه قضية هامة الآن، ليس في السياق الاسرائيلي الفلسطيني فقط، وانما في السياق الاقليمي، وربما أكثر من ذلك، في العالمين العربي والاسلامي سيظهر من يحاول مساعدة حماس، وربما من يحاول إفشالها. في الجمهور الفلسطيني يقولون ان مجموعة ثالثة كبيرة ومن بينها بعض الحكام العرب الذين سيحاولون الظهور بمظهر من يريد مساعدة الحكومة الفلسطينية الجديدة، إلا أنهم سيسعون الى إفشالها في واقع الأمر. فهل ستتصرف قيادة فتح وأبو مازن واعضاء اللجنة التنفيذية في م.ت.ف بنفس الطريقة؟ محتمل جدا.

على أية حال، ليس على حكومة اسرائيل أن تزج برأسها الى داخل قائمة الساعين الى إفشال حكومة حماس. في المناطق الفلسطينية وفي الشرق الاوسط وفي الأسرة الدولية توجد أطراف يمكنها أن تقوم بذلك بصورة أفضل منها.

في احدى زوايا الشارع المقدسي قال أحد ما في نهاية الاسبوع الماضي أن على رئيس الحكومة الاسرائيلية، ايهود اولمرت، أن يُرسل باقة من الورود لاسماعيل هنية ورفاقه. المساعدة الأكبر التي قُدمت في أي وقت من الاوقات لمبدأ أحادية الجانب وخطة فك الارتباط، كانت انتصار حركة حماس. الحركة غير مستعدة للاعتراف باسرائيل، وهي ليست مستعدة للتفاوض بالتأكيد ـ فهل يوجد دعم لنهج أحادية الجانب في اسرائيل؟

تخيلوا ما الذي كان سيحدث لو فازت فتح وأنصار جنيف في الانتخابات الفلسطينية. ماذا كانت حكومة اسرائيل ستفعل في مثل هذه الحالة؟ هل كانوا سيتفاوضون معهم؟ وهل كانوا سيفككون المستوطنات؟ الآن لا توجد أمامهم مشاكل من هذا النوع. بعد الانسحاب من غزة صرح ارييل شارون بأنه لن يحدث فك ارتباط آخر. حماس جاءت ووفرت لاولمرت وكديما ذريعة ممتازة لفك ارتباط آخر مع الاسم الجديد المدهش: الانطواء الذي عكف كل المحللين الاجانب والعرب في الاسبوع الماضي على ايجاد ترجمة ملائمة للمصطلح العبري (أي هتكنسوت). في حماس ايضا يسود نوع من الرضى. تطلعهم الأساسي هو قطع أي صلة مع اسرائيل، ولكن ما يعنيهم في الوقت الحالي هو كيفية اجتياز الايام القريبة مع حكومة تحاول أطراف قوية في المنطقة والعالم اسقاطها.

رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية (يسار) يتحدث لمسؤول حركة حماس في غزة خليل ابو ليلى

دافي روبنشتاين
محلل خبير للشؤون الفلسطينية
(هآرتس) 2006/4/3

طريقة التفاوض الائتلافي في الساحة الحزبية الاسرائيلية تثير النفور والتقزز

■ منذ ايام الربيع القبيح ذاك سنة 1990 لم تُر مشاهد سياسية أكثر مكرا من هذه التي تُرى في الايام الأخيرة. آنذاك أسقط شمعون بيريس حكومة الوحدة ووعد الحريديين بهبة لقاء تأييدهم حكومته الجديدة. اليوم، عمير بيرتس، رجل السلام والعدل الاجتماعي، يترك لأصحابه ادارة تفاوض مع الليكود، وشاس والاتحاد الوطني (!)، لاقامة حكومة تلتف على كديما. ومع كل ذلك، يوجد فرق واحد كبير بين الوضعين: في 1990 أسقط شمعون بيريس الحكومة بسبب الجمود السياسي، ومن اجل الحكم والسلام، وفي هذه المرة، يُعرض عمير بيرتس والعمل بأنهما سيوافقان على تجميد الاجراءات السياسية واخلاء المستوطنات في الضفة، وكل ذلك من اجل السلطة والحكم. ايهود اولمرت، من جهته، يُحرض مرة في إثر مرة حاييم رامون على غرز أسنانه في عمير بيرتس، وهو الذي يُفترض أن يكون الشريك الائتلافي الأرفع لكديما. أهذا سخاء الفائزين؟ لا حقا في كديما، حيث استقرت آراؤهم على إبلاغ عمير بيرتس عن طريق الصحيفة أنه لن يحصل على حقيبة المالية. ما زال كديما لم يستوعب عدد نوابه الاشكالي والضئيل، وهو يتصرف مثل قوة عظيمة سياسية، وهو حزب كبير بصعوبة. وفي هذا الصباح كشف هنا بن كسبيت عن أن اهود اولمرت قد أصبح وعد ايلي يشاي بهبة ـ بحقيبة الداخلية ـ قبل أن يبدأ التفاوض الائتلافي، فقط من أجل أن توصي شاس به رئيسا. يبدو أن شاس كانت ستفعل ذلك ابتداءا، لكن كديما في صيغته الجديدة، يبدو أنه لم يوهب أعصاب ارييل شارون القوية.

لا ريب أن الخطأ الكبير في اليوم الأخير كان خطأ العمل. فهناك يحتجون لمحاولة اقامة حكومة بأن الحديث عن «حكومة طوارىء اجتماعية». لو كان العمل يمضي الى التفاوض مع ايهود اولمرت، وكان هذا يرفض طلبه حقيبة المالية رفضا رسميا، ويرفض سلسلة القوانين الاجتماعية، لكان يستطيع أن يزعم أن الحديث عن اجراء من اجل المجتمع في اسرائيل. لكن الاتصالات لم تبدأ بعد، واولمرت لم يرفض بعد، والعمل يجري الى أذرع اليمين المتطرف، يصعب جدا أن نرى هنا قلقا على الطبقات الضعيفة، لكننا نلاحظ ببساطة شديدة هنا شهوة المنصب. هذا حلف غير مقدس بين سُكر القوة لرؤساء العمل، الذين يريدون رئاسة الحكومة، والذين نسوا أنهم خسروا في الانتخابات، وبين اليمين الذي يريد الانتقام من كديما والقضاء على احتمال اخلاء أكثر المستوطنات في الضفة. يثيرنا أن نعلم كم سيتحسن الوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي عندما ستسود هنا حكومة جمود سياسي بتفضل ألون ونتنياهو. توجد امكانية اخرى وهي أن كل هذا الأمر حيلة اعلامية. وأن عمير بيرتس يريد فقط أن يُبين لايهود اولمرت من هو السيد، ومن الواضح له في الأساس أنه لن يمضي أبدا الى حكومة كهذه. اذا كان هذا هو الوضع حقا، فان الحديث عن حيلة اعلامية انتحارية من نوع الحركيري. العمل يخسر فقط في امتحان مشايعة الجمهور، عندما يتنكر لوعده الصريح الذي بُذل قبل اسبوع فقط: لن نجلس ولن نقيم ايضا حكومة يمين.

في 1990 قام أحد المسؤولين الكبار في العمل واسمه اسحق رابين وقال إن الأمر مقزز. الحيلة المقززة تبدو مثل مثال يُحتذى في المواطنة الحسنة، ورائحتها تثير النفور، حيال تصرفات كديما والعمل الآن. يقولون إن الجيل آخذ في النقص، ويبدو أن هذا صحيح: فاسحق رابين غير موجود ولم تعُد الحيل نتنة بل أصبحت مقززة.

نداف ايال
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/4/3

موظفو وزارة المالية يبذلون جهدهم للحؤول دون تسلم بيرتس لوزارة المالية حفاظا على ما أحرزوه من مكاسب

■ بلغت تسريبات موظفي المالية دعاواهم الخادعة، التي تهدف الى افشال امكانية أن يرأس عمير بيرتس وزارتهم، حد الوقاحة وتحدي نظم السلطة الديمقراطية. هكذا ببساطة. إن محاولات سلبه الشرعية التي يقومون بها من وراء الأستار، تناقض مناقضة تامة ارادة الناخب ـ وارادة الناخب واضحة. فقد ضاق ذرعا بسياسة الليبرالية الجديدة الجامحة، التي قادت اسرائيل منذ عقدين الى رأس قائمة الدول الأكثر استقطابا في العالم الغربي. ففي حين أن الأمراض الاجتماعية لاسرائيل تعمقت، ورسخت، لم يكف موظفو المالية عن اصدار وصفاتهم التقليدية والموبوءة لشفاء الجهاز الاقتصادي: فهم يريدون خصخصة أكثر، وزيادة مرونة العمل، والاقتطاع الأكبر من المخصصات، في التربية والصحة. قالوا هذه هي الطريق لا غير. في النهاية كما وعدوا، سيكسب الجميع ولكن يجب الصبر.

لكن الجمهور فقد الصبر وبحق. فالوصفات التي لا تأتي بنتائج ايجابية على مدى عقدين من الزمان يجب أن تُرمى في القمامة. حتى اذا وافقنا على أن الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي هما من أركان كل سياسة اقتصادية، فانهما لا يستطيعان أن يكونا الغايات الوحيدة لها. يريد الجمهور سبيلا لتنجح ايضا في اعطاء الجميع الرفاهية الاقتصادية.

ليست الدولة جمعية عملية، وليس اقتصادها يُقاس بسلسلة الربح والخسارة فقط. فالسياسة الاقتصادية التي لا تعد مواطنيها جميعا بالرفاهية الاقتصادية، أو على الأقل جمهورهم العريض، هي فشل اخلاقي وعملي، حتى اذا أفضت الى نمو اقتصادي مثير للانطباع، وحتى لو زادت الدخل المتوسط للفرد. لم يدرك موظفو المالية قط كيف يستوعبون هذه الحقيقة السهلة. فقد كان الاقتصاد عندهم وما يزال جمعية عملية لا غير.

تُبشر الرغبة المعلنة لبيرتس في أن يتولى عمل وزير المالية، بوجود رغبة سياسية في تحقيق تصور مخالف في المجال الاقتصادي، تصور يطمح الى التأليف بين الاستقرار الاقتصادي، والنمو الاقتصادي والرفاهية للجميع. هذا في الحقيقة تصور قديم ـ جديد، يشبه الارض القديمة للاقتصاد. القصد هو الى الايديولوجية الاشتراكية ـ الديمقراطية، التي ما تزال تعيش عيشا حسنا في دول كثيرة في العالم، بالرغم من أن كثيرين عندنا يسارعون جهلا الى تأبينها.

احدى الغايات الحالية لبيرتس ـ في الطريق الى تحقيق هذه الايديولوجية ـ هي الإفضاء الى القضاء على الثورة المضادة للديمقراطية في الحكم التي حدثت في اسرائيل في منتصف الثمانينيات. كانت تلك في واقع الأمر ثورة غير عنيفة، تمت في أعقاب الازمة الاقتصادية الشديدة التي ألمت باقتصاد اسرائيل في تلك السنين، والتي كان التعبير الرئيس عنها هو سن «قانون التسويات للطوارىء في الجهاز الاقتصادي للدولة».

هذا القانون مكّن من سيطرة معادية لفئة ليبرالية جديدة على وزارة المالية، وصادر في واقع الأمر من المجلس التشريعي ومن أكثر وزراء الحكومة صلاحية نقاش سياسة الحكومة في مجال الاقتصاد والتأثير في تحديد غاياتها. يصوغ موظفو المالية موجهين الرأي برغبة شفاء الجهاز الاقتصادي وجعله مستقرا، في كل سنة قانون التسويات الآخذ في التعاظم، من خلال استعمالهم حيلا مختلفة متنوعة ليقدموا به اصلاحات بنيوية في الجهاز الاقتصادي، وخطوات غير اجتماعية على نحو واضح تُتجهها المدرسة الليبرالية الجديدة.

ولاية نتنياهو الأخيرة لوزارة المالية أكدت هذا الشيء. «قانون خطة شفاء اقتصاد اسرائيل» من سنة 2003 والذي استغرق 180 صفحة، واشتمل على 172 مادة، اشتملت على اصلاحات ليبرالية جديدة في كل مجالات النشاط العام. هذا الوضع الذي تصادر فيه وزارة المالية وموظفوها من الكنيست صلاحياتها ويُضرون بسلطتها، هو بمنزلة انقلاب غير عنيف للسلطة التنفيذية على السلطة التشريعية.

يبدو أن نبش موظفي المالية في الحلبة السياسية ومحاولاتهم الإضرار باحتمالات أن يحصل بيرتس على ولاية وزارة المالية تحملها الريح نفسها ذات الدسيسة المقاومة للديمقراطية. انهم يعملون صدورا عن طموح الى ضمان استمرار سيطرتهم على تحديد سياسة اسرائيل الاقتصادية مع تجاهل واضح لارادة الجمهور.

يجب على عمير بيرتس أن يناضل بكل ما في وسعه ليحصل على ولاية وزارة المالية، لأنه لا شيء كهذا المنصب يترجم الأجندة الاجتماعية الى لغة الفعل، وهو الذي وقع عليها وغيّر بها جدول العمل السياسي في اسرائيل. ولكن لا هذا فقط، إن دخول بيرتس وزارة المالية سيُصحح تشويها شديدا لنظم السلطة في اسرائيل.

البروفيسور يوسي يونا
محاضر في جامعة بن غوريون
(معاريف) 2006/4/3

على حزب العمل وميرتس أن يدفعا نحو تشكيل ائتلاف للتفاوض ليس من أجل مقاطعة الفلسطينيين بل لتفادي اندلاع الدورة الدموية المقبلة للصراع

■ من الذي قال إن انتخابات الكنيست السابعة عشرة هي استفتاء شعبي حول تقسيم ارض اسرائيل؟ بامكان الضيف القادم من المريخ أن يعتقد أن المسؤولين في اسرائيل يقومون بتفكيك حكومتهم ويرسلون الناس الى صناديق الاقتراع فقط من اجل حسم مسألة رفع راتب الحد الأدنى ومخصصات الشيخوخة. والآن، غداة الانتخابات، يقوم النواب الذين اختارهم الشعب باجراء مفاوضات ائتلافية لتحديد الحزب الذي سيحصل على حقيبة المالية. في كديما يتحدثون عن شراكة مع اسرائيل بيتنا، ولا يسأل أحد كيف يتساوق ذلك مع معارضة افيغدور ليبرمان الصارمة لخطة الانطواء. حتى التسريبات الواردة من حزب العمل حول الاتصالات الأولية الجارية لاقامة «كتلة مانعة» مع اليمين، مسألة مقبولة على مخلوقات الله.

برنامج سياسي؟ حتى في حزب المتقاعدين الجديد توصلوا الى الصيغة العجيبة: الغموض (المقصود هنا تصريح رئيس الحزب موشيه شاروني للصحافيين حول خريطة الطريق إذ قال «بعد ذلك سنرى») خريطة الطريق أثبتت نفسها طوال أكثر من ثلاث سنوات كدواء ناجع ضد التسوية الدائمة. وما الضير اذا نفدت فترة صلاحيتها قبل ثلاثة أشهر؟ من الذي يذكر الدائرة السحرية التي رفع شعارها عمير بيرتس إذ قال بأن المفاوضات السلمية هي البداية التي تُحرك دواليب الاقتصاد؟

عندما يدعو اهود اولمرت في خطاب الانتصار رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، الى طاولة المفاوضات يتعاملون مع ندائه هذا كضريبة كلامية. وعندما يقترح أبو مازن فتح قناة سرية ويُقدر أن من الممكن التوصل الى التسوية خلال سنة لا يهتمون لرأيه بالمرة . بيان رئيس الحكومة الفلسطينية، اسماعيل هنية، قال ان م.ت.ف تبقى الطرف المسؤول عن العملية السياسية الذي غرقت في محيطه كلمات توزيع الحقائب الوزارية في حكومة الوحدة الجديدة.

المحادثات مع قادة كديما تشير أن على هنية أن لا يخشى شيئا طالما كان الأمر في أيديهم. اسرائيل لن تخلع القفازات. خطة الانطواء التي طرحها اولمرت تهدف مثل خطة فك الارتباط الى دفن التسويات الدائمة على شاكلة اتفاقية جنيف وليس الى دفعها الى الأمام. كديما يتوجه نحو الاتفاق مع الولايات المتحدة حول حدود اسرائيل. المفاوضات مع الفلسطينيين هي في نظره عبء يتوجب إزالته عن الدرب. حاييم رامون حسم منذ البداية كل محاولة للشروع في المفاوضات المزعومة مع الفلسطينيين، وذلك لانهم لن يتنازلوا أبدا عن حق العودة (هآرتس) 3/24.

رامون ورفاقه الجدد يعرفون في واقع الأمر أن المفاوضات قد تُعرضهم لمطالب فلسطينية مشروعة بصورة صارخة مثل الحصول على بديل عادل للكتل الاستيطانية والتقسيم العادل للقدس. حتى الجامعة العربية وقفت من جديد وراء قرارها السابق في قمة بيروت الذي صادر من اللاجىء الفلسطيني حقه في العودة الى فلسطين وأعطى اسرائيل الكلمة الأخيرة في ذلك.

قرار الولايات المتحدة الحازم بمقاطعة حكومة حماس يُبعد خطر المفاوضات، وبعد اسابيع اخرى من الجمود سيمل أبو مازن من لعب دور موشيه قصاب الفلسطيني. رئيس المجلس التشريعي الذي هو أحد اعضاء حماس هو الذي سيحل محل الرئيس المستقيل حسب الدستور الفلسطيني ليُقرب حركة حماس بذلك من آخر معقل للبراغماتية الفلسطينية. الجمود السياسي والضغط الاقتصادي هما صيغة أكيدة للعمليات، الأمر الذي سيضطر الجيش الاسرائيلي للعودة الى قطاع غزة بدلا من الانطواء في الضفة. التحضيرات لهذه المرحلة في ذروتها الآن في وزارة الدفاع.

من المحتمل أن يكون انتصار حماس قد أسدل الستار على حلم السلام، وجسد بذلك نبوءة أن أبو مازن ليس شريكا للتسوية الدائمة. من المحظور على الاحزاب التي تقع على يسار حزب كديما (العمل وميرتس) أن تكون شريكة في «حكومة اللاشريك» بأي شكل من الاشكال. في ظل الهوة السحيقة الماثلة أمامنا يتوجب على الحكومة القادمة أن تستنفد كل الجهود من اجل استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين. عمير بيرتس ويوسي بيلين ملزمان بتركيز المفاوضات الائتلافية حول مطلب تشكيل ائتلاف التفاوض الذي لا يقبل التنازل. فمن دون سلام لن يكون هناك مال ايضا لرفع راتب الحد الأدنى ومخصصات الشيخوخة.

عكيفا الدار
المراسل السياسي للصحيفة
(هآرتس) 2006/4/3

غضب الجمهور سيُجبرهم على زيادتها اذا لم يقرروا ذلك

اجراء مفاوضات بين الهستدروت وبين رجال الاعمال حول الحد الأدنى للأجور أفضل من سن قانون ووعود ائتلافية

■ ينص القانون الاسرائيلي على أن الحد الأدنى للأجور هو 47,5 في المئة من متوسط الأجور في الدولة، وبموجب هذا النص تم رفع الحد الأدنى الى 3,500 شيكل شهريا لوظيفة كاملة تشتمل على 18,6 شيكل لكل ساعة عمل. وحسب جميع المقاييس الدولية فان هذا المبلغ يعتبر عاليا نسبيا. ولدى عدد من الدول الاوروبية الغربية فان الحد الأدنى للأجور يصل الى 50 في المئة من معدل الأجور العام.

إن المصطلح الاسرائيلي لـ «الحد الأدنى للأجور» يظهر هو الآخر غريبا بالنسبة لعدد من الدول، ذلك لأنه لا يتضمن مدفوعات اخرى يدفعها صاحب العمل للأجير، مثل الشهر الاضافي (13 شهر) بدل أجور مواصلات وغيرها. ومن يُطلق عليه «أجير الحد الأدنى» هو في حقيقة الأمر يتلقى أجرا أعلى بكثير من «الأدنى» حسب التعرفة المقررة في القانون. وهذا لا يوجد في كثير من دول العالم حيث أن مبلغ الأجر الأدنى يشمل جميع الاضافات التي أشرنا اليها في اسرائيل.

ربط أجر الحد الأدنى في اسرائيل مع المعدل العام عن طريق القانون يعتبر نوعاً من السخاء في برلمان ـ كما هو في اسرائيل ـ وتعتبر حالة شبه خاصة بالنسبة لما هو معمول به في الغرب. بل ان مسألة الحد الأدنى للأجور أصبحت تشكل نموذجا يطالب بمثله العديد من الاتحادات العمالية في بعض الدول الاخرى المتطورة، بما في ذلك دول مثل ايرلندا وفرنسا، وحتى في السويد التي لا يوجد فيها قانون لذلك.

وعلى الرغم من ذلك، فان شعورا بالظلم يسود في الدولة جراء هذا الحد الأدنى، ويتوجب، بالضرورة، رفع هذا الأجر الى مستوى أفضل. فما هو مصدر هذا الشعور؟ السبب يعود الى الأجور القياسية العالية جدا التي يحصل عليها المدراء الكبار وخصوصا في شركات مالية ناجحة في اسرائيل. وطالما تواجد مدراء عامون ورؤساء مجالس رواتبهم الشهرية تزيد بآلاف الدولارات، فان ألف دولار شهري كحد أدنى للرواتب لا يعتبر كبيرا وقياسيا. يبرز بنك هبوعليم هذه السنة أكثر من غيره. فقد دفع هذا البنك رواتب لاعضاء مجلس ادارته الكبار عشرات الملايين من الشيكلات. وهو يعتبر بنكا خاصا كبيرا، ناجحا ومُدرا للأرباح يسر أصحاب أسهمه أن يدفعوا لمديريه رواتب عالية نظرا للنجاح الذي يحققه هذا البنك مما يُدخل لهم أرباحا جيدة، بل ان هذا البنك أصبح له دور حاسم ووزن مؤثر في الاقتصاد العام، حيث أن فروعه منتشرة في أرجاء البلاد، وخطواته ذات انعكاسات سريعة وواضحة على الاقتصاد في الدولة. وبسبب قوته وأصله العمالي النقابي، فلا زالت النظرة اليه كمؤسسة جماهيرية وطنية وكعلامة مميزة لحياتنا الاقتصادية. يجب على أصحابه ومدرائه أن يأخذوا بعين الاعتبار هذه المكانة الخاصة والإقرار بأن رواتب الكبار فيه تتسبب في نشر أجواء ضارة به وبسمعته.

في عام 2006 تعتبر رواتب هؤلاء نموذجا غير مقبول، وتخالف الاحساس الطبيعي بالعدالة لدى المواطن الاسرائيلي، والراتب الذي يزيد على عشرات الآلاف من الشيكلات يبدو مناقضا تماما في دولة تظهر فيها معدلات الفقر ومعدلات الدخل غير طبيعية كما هو في الغرب، بل إن هذا يتسبب، كما يبدو، باثارة اشخاص يعملون في نفس المجال ايضا.

اسرائيل ليست امريكا. فالدخل العام للاسرائيلي يعادل 45 في المئة مما يحصل عليه الامريكي، وعليه، فان الحد الأدنى في اسرائيل لا يمكنه أن يوازي ذلك «الامريكي». ومهما كانت جدارة وقوة ونجاح مدراء هذا البنك عالية، فان رواتبهم لا بد أن تكون معقولة ومناسبة لهذا المجتمع الذي يعيشون فيه، لوسط اسرائيلي وليس لوسط اجنبي.

لا حاجة للحكومة والكنيست أن تتدخلا في مسألة تحديد الأجور في قطاع الاعمال. ولذلك، فان اجراء مفاوضات فورية بين الهستدروت وبين رجال الاعمال حول الحد الأدنى للأجور أفضل من سن قانون ووعود ائتلافية. ولنفس السبب، مطلوب من مدراء شركات البورصة أن يحددوا لانفسهم، وبأنفسهم، ودون تدخل أحد من اعضاء الكنيست، مستوى الأجور الذي يجب أن يحصل عليها المدراء في الوظائف العالية، ولا حاجة للمزيد. اذا لم يوافق أصحاب العمل على زيادة معدل الحد الأدنى للأجور، واذا لم يبادر المدراء الى لجم الارتفاع الكبير لرواتب الحد الأعلى التي يحصلون عليها، فان غضب الجمهور هو الذي سيُجبرهم على ذلك.

سيفر بلوتسكر
خبير اقتصادي
(يديعوت احرونوت) 2006/4/3

استبعاد قائمة ليبرمان اسرائيل بيتنا رغم أجندتها العنصرية هو بمثابة استبعاد للجمهور الروسي كله

■ هناك صفارة تهدئة تنبعث من تحليل انماط التصويت لحزب اسرائيل بيتنا. الـ 11 مقعدا لم تأت لهذا الحزب بسبب اجندته العنصرية التي اطلق عليها الاسم المغسول «مبادلة الاراضي والسكان». المقاعد أتت بسبب افيغدور ليبرمان. 8 مقاعد من 11 مقعدا لم تأت بسبب اهتمام الناخبين بخط الحدود الذي سيفصل اسرائيل عن ام الفحم. هم مهتمون بالحدود الداخلية التي حبسهم المجتمع الاسرائيلي داخلها. هناك شك أيضا ان كانت المقاعد الثلاثة التي حصل عليها الحزب من الجمهور الاسرائيلي القديم قد تعمقت في الخطة السياسية التي لم يبتدعها ليبرمان حتى بل تبنى ما صاغه جهاز الدفاع والاكاديمية الاسرائيلية. هو لا يستحق ان يمنح اسم صاحب هذه الخطة ولا حتى الهجمة التي ترتكز عليه وحده. يتبين ان هناك حقوقا محفوظة في اسرائيل لاغراء المؤسسة القديمة وهي منزوعة من اصحاب اللكنة الروسية. وحق العنصرية هو احد هذه الحقوق.

في كل الاحوال حتى ان كان هناك تبرير اخلاقي لاستبعاد قائمة ليبرمان كشريك ائتلافي ـ الا ان هناك حماقة سياسية في صد مئات الاف الاشخاص الذين يرون به ممثلا لهم. لا شك ان بين الناطقين بالروسية عددا كبيرا من المصابين بداء كراهية العرب والاجانب الا ان ذلك لن يتبدد من خلال دفعهم الى خارج دائرة الجدل المركزي السياسي: غريزة فطرية اساسية دفعت اليسار نحو ميدان راين في انتخابات 1999 مع شعار: «المهم ان لا تكون شاس». والان ها هي هذه النزعة الفطرية تفعل فعلها بصدد الجمهور الروسي. الشراكة الاجتماعية والسياسية مع هذا الجمهور الذي أهمله اليسار ولم يبال به عبر السنين أهم بكثير من الشخص الذي انتخبوه مثلا لهم. الدعم الجارف لهذا الشخص هو الاخر وليد التنكر اليساري المسؤول عن ذلك. ايهود اولمرت تعهد باجراء حوار مفتوح مع الشعب قبيل ترسيم الحدود الدائمة. مع من يريد التحدث بالضبط عندما يكون العرب والروس خارج هذه الدائرة؟

المقاعد الروسية «التي حصل عليها ليبرمان تجسد حكاية الهجرة ذاتها. عشر سنوات بالضبط مرت منذ أن اندفع ناتان شيرانسكي للساحة السياسية في 1996 مع مقاعده البرلمانية السبعة (حزب يسرائيل بعليا). ومع ذلك بعشر سنوات اصبح شيرانسكي ملحقا في مكان مجهول في آخر قائمة الليكود. واسرائيل بيتنا تقوم الان بتكرار ذلك النجاح. الفرق في اسماء الحزبين يشير الى التغير الذي طرأ على حياة الناطقين بالروسية وعلى مكانتهم في هذه المرحلة.

في عام 1996 كان ناتان شيرانسكي سجين صهيون المكلل بالغار بطلا رمزيا للمهاجرين الجدد. وفي 2006 ساروا وراء بطل محلي واحد نبت في اسرائيل من «الاسفل». جمهور الناطقين بالروسية استبدل الاسطورة التي ظهرت في الكينونة السوفياتية باسطورة محلية. الشخص الذي تحول من حارس الى مدير عام ديوان رئيس الوزراء (في عهد نتنياهو) ومن ثم الى رئيس حزب هو تجسيد للحلم الامريكي لدى الروس الذين يعملون حراسا للبارات والروسيات العاملات في المراكز التجارية في دولتهم الجديدة.

دعم ليبرمان وتأييده ليس نابعا من أجندة سياسية معينة وانما من خلال الهوية الجماعية التي وجدت لها بيتا من خلال الحزب الذي تشكله.

بيت اسرائيلي جدا. فلولا رحيل شارون عن الساحة السياسية لتوجهت هذه المقاعد اليه. عندما شكل شارون حزب كديما سار نصف المهاجرين الروس وراءه. هذه النسبة لا تتناقض مع مشاعر الوحدة الجماعية «الروسية». شارون كان بالنسبة لهم مثل بيغن بالنسبة للشرقيين في 1977، وعندما مرض توجهوا لليبرمان باعتباره «زعيما قويا» بديلا حيث كان ذلك دافعا قويا آخر وراء نمط التصويت لديهم. «الروس» استبدلوا «البلدوزر الكبير» شارون بـ«بلدوزر اصغر» ليبرمان. المقاعد الروسية الخمسة التي بقيت لكديما (بعضهم من ناخبي شينوي سابقا) اتت من الاحتياطي الاشتراكي الديمقراطي المغاير. هم يشعرون بارتياح في داخل الكينونة «الاسرائيلية» الشاملة ولا يحتاجون الى محرك آخر ليقودهم الى هناك.

الا ان مشاعر الهوية الجماعية التي تجمع صفوف الناطقين بالروسية الان وتمنحهم قوة هائلة تتحول الى مشكلة في تشكيلة الائتلاف. المشكلة تتدحرج الى اعتبار ليبرمان الذي حشد دعم المهاجرين على اساس الالتزام بايصالهم للحكومة ـ هذا من جهة. ومن ناحية اخرى هي تتدحرج الى اعتاب اولمرت حيث يعتبر استبعاد قائمة ليبرمان بالنسبة لمن انتخبوا كديما من الروس الى استبعاد لهم جميعا. فهم لم يصوتوا لاجندته وعليه فان شطب قائمته على اساس هذه الاجندة كذريعة.

هذه الاصوات تعبر عن نفسها من الان من خلال الصحف الروسية. هذه معضلة حقيقية للحزب الحاكم الذي يتردد في تشويه صورة الحكومة التي سيقيمها من خلال الشراكة مع جدول الاعمال العنصري الذي يطرحه ليبرمان انه لا يستطيع في نفس الوقت ان يسمح لنفسه بالتنازل عن التحالف مع جمهور الناطقين بالروسية الذين سيعتبرون التنازل عنهم عقوبة جماعية لهم.

ليلي جليلي
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/4/3

لأنه الوحيد القادر على الربط بين جدول العمل الاجتماعي والمشاكل الامنية الصعبة

باراك الأفضل لتولي رئاسة مجلس الأمن القومي

■ تقوم الموضوعات الاجتماعية في مركز الساحة السياسية، وستدور المساومة الائتلافية حولها. يُكرر المسؤولون الكبار في حزب العمل اعلانهم بأن الحكومة القادمة ستنقش على رايتها التغيير الاجتماعي الاقتصادي. بل ان هناك ساسة يقولون انه ولأنه لن يكون من يُتحدث اليه في الجانب الفلسطيني، فستكون الحكومة القادمة معنية بعلاج الموضوعات الاجتماعية.

أقدر، برغم ذلك، أن الحكومة القادمة ستنحصر عنايتها في الموضوعات الأمنية ـ السياسية، وستواجه قرارات مصيرية، مثل: ماذا نفعل بازاء فشل ممكن للجماعة الدولية في كف ايران عن امتلاك القدرة النووية؟ وماذا نفعل بازاء تعاظم الارهاب، الذي ينبع في الأساس من جهة فتح والجهاد الاسلامي، اللذين يحظيان بتشجيع السلطة الفلسطينية لحماس؟ ما هي الاستراتيجية التي ستُصاغ بازاء سلطة حماس؟ كيف نمضي في الحقيقة الى الانطواء؟ وماذا ستكون صورته؟ وهل سيكون ممكنا أصلا؟ واذا لم يكن ممكنا فماذا نفعل؟ وكيف نستعد للفترة التي تلي الرئيس بوش، وحيال امكانية انكماش امريكي في العراق؟

وبازاء كل ذلك ستكون ضغوط كبيرة لاحزاب «الحكومة الاجتماعية» من اجل الاقتطاع بقسوة من نفقة الأمن لمصلحة الفقراء والمتقاعدين. من الذي سيستطيع الموازنة بين الاثنين؟ من سيستطيع تقديم الأبدال المتزنة ذات الصلاحية لاتخاذ القرارات المصيرية هذه في مجال الأمن القومي؟

يوجد على الورق، من جملة ما يوجد، «مجلس الأمن القومي». لكنه عضو ضئيل، وليكن قادته الأكثر موهبة، فانهم في نهاية الأمر موظفون بغير صلاحية وبغير سلطة بازاء المستوى السياسي وبازاء الجهاز الأمني والجماعة الاستخبارية. كل محاولة ليرأسه الآن جنرال متقاعد أو موظف رفيع، يُحكم عليها بالفشل سلفا. الأمر يشبه كأسا من الشاي بغير سكر، يحاولون طوال الوقت تحليتها بزيادة الخلاصة. حان وقت إدخال ما يُحلي هذا الشاي.

بكلمات اخرى، الأمر المُلح الآن هو القيام بثورة في مجلس الأمن القومي، بحيث يكون رئيسه في مكانة وزير وتعلو صلاحياته وتنظيمه درجة. لكن الشيء الأهم هو أن يشغل رئاسته الرجل المناسب.

الشخص الأكثر ملاءمة بازاء التحديات هو ايهود باراك في رأيي. فقد كان في الماضي رئيس حكومة، ورئيس هيئة اركان، ورئيس شعبة الاستخبارات، ووزير خارجية، ووزير داخلية ووزير دفاع. انه هو الذي سيرفع المنصب ويضاعف قوته. الحديث عن تأليف نادر بين الصلاحيات الأمنية والرؤية الرسمية، والسلطة حيال جهاز الأمن وعواصم العالم، وعلى رأسها واشنطن. هذا في رأيي هو العامل الذي يمكن أن يكون الموازن بين المطالب الاجتماعية بالاقتطاع من نفقات الأمن وبين الصراخ الذي يُنبه على الأزمة لجهاز الأمن، في نهاية الأمر سيكون في اسرائيل جهة تُركز الموضوع الايراني، ولا تدع أي جهة تُدير سياسة تخصها. في نهاية الأمر ستكون جهة ذات صلاحية واحدة، تستطيع أن تواجه الجماعة الاستخبارية وأن تصوغ تقديرا استخباريا قوميا كجزء من تقدير الوضع القومي.

يُخيل إلي أن جميع السمات الاستراتيجية لباراك قد تُستفرغ استفراغا ملائما في هذا العمل. كل شيء كما قد تعلمون في يدي رئيس الحكومة القادم، اولمرت، ومتروك لموافقة باراك. كنت سأقول لاولمرت: لا تدع اعتبارات غريبة مُسفّة تمنعك من فعل ذلك. إن باراك، رئيسا لمجلس الأمن القومي، في مكانة وزير، بغير حاجز بينه وبينك، هو احدى الأدوات الرئيسة لاحتمالات نجاحك بازاء التحديات الخارجية والداخلية. وك